الأمم المتحدة

A/HRC/18/L.32

الجمعية العامة

Distr.: Limited
26 September 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

فلسطين*، كندا*، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا*، اليمن*: مشروع قرار

.../١٨
تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في مجال حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

بعد أن أجرى مشاورات ومناقشات واسعة النطاق مع الحكومة اليمنية، وإذ يشيد بالتعاون الذي أبدته الحكومة في التعامل مع بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي زارت اليمن في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، بدعوة من الحكومة، واستناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير البعثة[(١)] فضلاً عن التعليقات التي قدمتها الحكومة على هذا التقرير وعلى التوصيات المذكورة، والبيان الذي أدلت به الحكومة أمام مجلس حقوق الإنسان خلال الدورة الحالية؛

١- *يحيط علماً* بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[(١)] عن بعثة التقييم التي أُوفدت إلى اليمن وبالحوار التفاعلي الذي أجري خلال الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، وبما قدمته الحكومة اليمنية كذلك من بيانات وملاحظات وتعليقات؛

---

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(١) A/HRC/18/21.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- *يدعو* الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى إلى النظر في التوصيات الواردة في تقرير المفوضة السامية، فيما يسلم في الوقت نفسه بالاستجابة التي أبدتها الحكومة أثناء الحوار التفاعلي الذي عقد أثناء الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى الردود والتعليقات الرسمية التي قدمتها الحكومة اليمنية وما أبدته من استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية؛

٣- *يحيط علماً* بإعلان الحكومة اليمنية أنها ستجري تحقيقات شفافة ومستقلة تتسم بالتقيد بالمعايير الدولية في المزاعم الموثَّقة ذات المصداقية بشأن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك عن طريق لجنة مستقلة وبالتشاور مع الأحزاب السياسية؛

٤- *يدعو* جميع الأطراف إلى التعاون مع التحقيقات المذكورة أعلاه؛

٥- *يدين* جميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن التي ترتكبها جميع الأطراف؛

٦- *يكرر تأكيد* تعهدات والتزامات الحكومة اليمنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٧- يدعو الحكومة اليمنية والمفوضة السامية إلى وضع إطار للحوار المتواصل والتعاون المتين في مجال حقوق الإنسان، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذا التعاون؛

٨- *يطلب* إلى المفوضية السامية التنسيق مع المانحين فيما يتعلق بسبل مساعدة الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية في مجال بناء القدرات من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛

٩- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة تقريراً مرحلياً عن حالة حقوق الإنسان في اليمن وعن متابعة تنفيذ هذا القرار.